جامعة قاصدي مـرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: فاطـمة بومادة

بعنوان:

قياس أثر استقلالية البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2015

نوقشت و أجزيت بتاريخ 2018/05/21 أمام اللجنة المكونة من السادة: .....

الدكتور/ محمد بركة	(أستاذ محاضر أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا
الدكتور/ محمد لحسن علاوي	(أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا و مقررا
الدكتور/ محمد الخطيب نمر	(أستاذ محاضر أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: فاطـمة بومادة

بعنوان:

قياس أثر استقلالية البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2015

نوقشت و أجزيت بتاريخ 2018/05/21 أمام اللجنة المكونة من السادة: .....

الدكتور/ محمد بركة	(أستاذ محاضر أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا
الدكتور/ محمد لحسن علاوي	(أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا و مقررا
الدكتور/ محمد الخطيب نمر	(أستاذ محاضر أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

إهداء

في البداية أشكر الله تعالى على نعمه التي وهبها لعباده وأنار لنا طريق الهداية والعلم والدرب الصحيح

إلـــى

من حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبنها رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا

التي جعلت الجنة تحت أقدامها إلى قبس النور...من القلب يهواها والعمر فداها

أطلب من الله يرعاها أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى ...

الذي رباني على الفضيلة والأخلاق من كان حبه و اهتمامه قوام عزيمتي...إلى ضياء حياتي

إلى سندي المتين وأنيسي المعين أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى ...

دفيء البيت وسعادته إخوتي رقية ، فوزية ،ماجدة ، عبد الهادي ،خالد و مريم

إلى...

جميع الأحباب والأقارب كل باسمه

إلى ...

صديقاتي ومن شاركوني أوقاتي : حليمة و أمينة

إلى ...

جميع رفقاء الدرب الدراسي دفعة ماستر اقتصاد نقدي و بنكي 2018/2017

إلى ...

كل من حفظهم قلبي و لم يكتبهم قلمي

إلى ...

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي كل غيور على دينه ووطنه ...

فاطـمة

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا

ويجعله في ميزان حسناتنا وأن نكون أحد الإثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم

" من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أجتهد ولم يصب فله أجر واحد "

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ المشرف "**علاوي محمد لحسن** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه والذي كان عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات

كما أوجه شكري الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة ورقلة

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية و ذلك من خلال بعض المتغيرات كمعدلات التضخم التي لها تأثير واضح على سياسة البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية في الجزائر قبل و بعد إصلاحات قانون النقد والقرض وتمثلت الدراسة في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 .

و قد توصلت الدراسة عند استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2007 **و** البرنامج الإحصائي EViews 8 إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين رصيد أو وضعية الخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية:

استقلالية البنك المركزي،الخزينة العمومية،السياسة النقدية،التمويل.

Abstract

This study aims to know how much does the central bank autonomy Affect the finance of the public treasor in the light of some variables as inflation rates which has a clear effect on the central bank policy to set up a montary policy in Algeria before and after the credit and montary law reforms

This study concluded by the use of a model of multiple linear regression and Microsoft Excel 2007 and statistics program EViews 8 that there is a moral relationship with a statistic significance between indepandent variables as a whole and account or the public treasor situation .

Key words:

Independance of the central bank,Public treasury,Monetary policy,Finance.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات و الرموز	XI
المقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول:الأدبيات النظرية و التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالخزينة العمومية	**1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية و أبعاد استقلالية البنك المركزي	3
المبحث الثاني:الإطار العام المنظم لعلاقة البنك المركزي	9
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	15
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني :تأثير الاستقلالية على تمويل الخزينة العمومية	**20**
مقدمة الفصل	21
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة	22
المبحث الثاني:عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها	27
خلاصة الفصل	37
الخاتمة	**38**
قائمة المراجع	41
الملاحق	44
الفهرس	49

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج اختبار النموذج الخطي المتعدد	28
02	تأثير تطور الكتلة النقدية على رصيد الخزينة العمومية	32
03	تأثير أسعار الصرف على رصيد الخزينة العمومية	33
04	تأثير معدلات التضخم على رصيد الخزينة العمومية	34

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكونات الجهاز المصرفي الجزائري بعد إصلاحات 90-10	14
1-2	منحنى يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1980-2015	24
2-2	منحنى يوضح معدلات التضخم في الجزائر 1980-2015	25
3-2	وضعية الخزينة العمومية على مدى 36 سنة	31

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	جدول يمثل أهم المؤشرات التي قامت عليها الدراسة	45
02	وضعية عمليات الخزينة العمومية	46
03	الوضعية النقدية لبنك الجزائر	47
04	وضعية بنك الجزائر	48

الاختصارات والرموز

الاختصار /الرمز	الدلالة
MM	الكتلة النقدية
TC	معدلات الصرف
TI	معدلات التضخم
SBC	رصيد البنك المركزي
STP	وضعية الخزينة العمومية

المقدمـــــــــة

)–توطئة:

تعتبر عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر أكثر من ضرورية ،و هذا له أسبابه و مبرراته و لعل أهمها أن هذا الجهاز أصبح يمثل أحد المكونات الواجب تفعيلها لإنجاح مسار التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، و ما توصيات الهيئات المالية الدولية إلا دليل على ذلك .

إن الكل يعرف التجاذب الحاصل بين الجهاز الحكومي و المصرفي باعتبار الأول يجسد سياسة اقتصادية حكومية عامة و شاملة،و الثاني أكثر ما يركز عليه أداء نقدي متميز، يساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي ، و هو ما يتناقض في بعض الأحيان مع أهداف الحكومة، الشيء الذي يضع مسألة استقلالية البنك المركزي على المحك حيث منح قانون النقد والقرض 90/10 البنك المركزي صلاحيات أوسع و أكثر فاعلية من حيث المراقبة و التنظيم و الإشراف على السياسة النقدية .

ب)–طرح الإشكالية:

يعتبر موضوع استقلالية البنك المركزي الجزائري بالغ الأهمية نظرا لما له من اثر بارز على السياسة النقدية بشكل خاص و على السياسة الاقتصادية بشكل عام و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

- **" ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي الجزائري على آليات تمويل الخزينة العمومية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 ؟ "**

بناءا على الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي محددات و ضوابط استقلالية البنك المركزي الجزائري في علاقته بالخزينة العمومية ؟
- ما هي أهم الفروقات بين استقلالية البنك المركزي و الخزينة العمومية ؟
- هل تحققت فعلا استقلالية البنك المركزي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10-90 ؟

ت)-فرضيات البحث:

-ان استقلالية البنك المركزي تأثر و بشكل واضح على سياسة تمويل الخزينة العمومية .

-تظهر محددات و ضوابط استقلالية البنك المركزي من خلال حريته في تحديد الأهداف و الأدوات المناسبة للسياسة النقدية .

-توجد علاقة ارتباطيه بين الاصلاحات الاقتصادية و استقلالية بنك الجزائر.

ث)-مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب و مبررات اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

- الدور الرائد الذي يلعبه البنك المركزي في مختلف الاقتصاديات .
- توضيح العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية بشكل عام .

المبررات الذاتية:

- الرغبة الملحة في الإطلاع على هذا الموضوع و التعرف عليه .
- كونه يعد موضوعا من مواضيع التخصص .

ج)-أهداف الدراسة و أهميتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ ابراز دور البنك المركزي في طريقة و آليات تمويله للخزينة العمومية .
- ✓ معرفة فعالية السياسات المطبقة من قبل البنك المركزي في ظل الاستقلالية.
- ✓ محاولة الربط بين استقلالية بنك الجزائر و اصلاحات 10-90.

***أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في كونه يمس جانبا حساسا في الاقتصاد و هو البنك المركزي و الدور الذي يلعبه في تمويل الخزينة العمومية في حالات الاحتياج أو العجز ، حيث يعتبر البنك المركزي ركيزة أساسية في مختلف الاقتصاديات.

ح)–حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و من أجل التوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية و زمنية:

الحدود المكانية : تم اسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية و التي قامت بدراسة حالة بنك الجزائر و علاقته بالخزينة العمومية.

الحدود الزمنية : تعلقت الدراسة بالفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2015 .

خ)–منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و لمعالجة الإشكالية تم إتباع المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية خاصة المنهجين الوصفي و التحليلي قصد وصف و تحليل استقلالية البنك المركزي و علاقته بتمويل الخزينة ، و أسلوب دراسة الحالة قصد الوقوف على تأثير الاستقلالية على السياسة الاقتصادية بشكل عام.

***الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات:**

من أجل تحليل و تفسير و اختبار فرضيات الدراسة قمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد و البسيط بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews 8.

د)–صعوبات البحث:

تتمثل أكبر صعوبة للبحث في جمع و تلخيص البيانات و المعطيات من المواقع الإلكترونية خاصة مع عدم تطابق و تجانس المعطيات المرتبطة بمؤشرات اقتصادية جزائرية كأسعار الصرف و معدلات التضخم.

ر)-هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع و أهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول** : تناول الإطار العام المنظم لاستقلالية البنوك المركزية و علاقتها بتمويل الخزينة العمومية.
- **الفصل الثاني** : تضمن إسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية و تناولنا في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لإبراز آثر استقلالية البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية و مدى نجاحها .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي و علاقته بالخزينة العمومية

مقدمة الفصل:

منذ منتصف القرن الماضي ظهرت كتابات نادت بضرورة حصول البنوك المركزية على استقلاليتها عن الحكومة و تمتعها بصلاحية تحديد السياسة النقدية و تطبيقاتها و ممارستها و وظائفها الأخرى بحرية و بدون تأثير سلطة الحكومة على خياراتها.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة حصلت تغيرات مهمة حول طريقة إدارة و تطبيق السياسة النقدية في عدد من البلدان ،و لعل الأسباب الحقيقية وراء هذه التغيرات هو إيمان المعنيين بالشؤون الاقتصادية و النقدية بمدى مصداقية السياسة النقدية و شفافيتها في المساهمة في تحقيق أهدافها بكفاءة و مرونة و فعالية عالية ،فضلا عن السلبيات التي رافقت و خلال سنوات طويلة مضت العلاقة بين البنوك المركزية و حكوماتها وما نتج عن هذه العلاقة من عدم استقرار الاسعار ، مما دفع بالعديد من الدول إلى إدخال تعديلات أساسية في تشريعات و قوانين بنوكها المركزية بهدف إعطائها استقلالية أكثر في إدارة السياسة النقدية.

يركز الفصل الأول على ماهية و أبعاد العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية و علاقتها بالخزينة العمومية و ذلك من خلال ثلاث مباحث،يتناول الأول ماهية و ابعاد استقلالية البنوك المركزية في حين تناول الثاني الإطار العام المنظم لعلاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية و المبحث الثالث الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية و أبعاد استقلالية البنك المركزي

إن موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم و أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات طويلة ولعل السبب يرجع إلى التطورات الاقتصادية و النقدية الدولية و المحلية التي شهدتها معظم دول العالم و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم استقلالية البنك المركزي و أهم معاييرها .

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي و معاييرها

الفرع الأول:مفهوم استقلالية البنك المركزي

- ✓ **المفهوم الأول**:يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وان كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية ،إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية و تضمن له استقلال عنه .[1]
- ✓ **المفهوم الثاني**:يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ،ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية من ناحية أخرى ،وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي[2]
- ✓ **المفهوم الثالث**:المقصود بالاستقلالية أن يكون البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية له حرية مطلقة في توجيه و استخدام السياسة النقدية تجاه هدف أسمى يتمثل في تحقيق مصلحة المواطنين[3].

و هكذا يتضح لنا أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم و تنفيذ سياسته النقدية ،و هي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي و الحكومة ،و إنما يكون هناك اتفاق و تنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية بينهما.

[1] زينب عوض الله و أسامة الفولي ،أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ،دار الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2003 ص 284.

[2] عباش قويدر و ابراهيمي عبد الله ،أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية و التطبيق – ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات – 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي ،الطبعة الأولى الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2013 ،ص 395 .

الفرع الثاني:معايير استقلالية البنك المركزي

يوجد العديد من المؤشرات أو المقاييس التي تم استخدامها في مجالات اقتصاديات النقود و البنوك و المصارف المركزية و من بين أهم تلك المقاييس و أكثرها استخداما تلك التي تعتمد على قياس العلاقات المؤسسية الرسمية بين البنك المركزي و السلطة التنفيذية ومن أهما:

1- سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى التدخل الحكومي : إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع و تحديد السياسة النقدية و دور مؤثر و فاعل في التنسيق و المشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد و اختيار قطاعات و أنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية ،أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة و يتولى البنك المركزي تنفيذها و تحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة و يسر وفقا للتوجيهات التي ترسمها له و كأنه جهاز من أجهزة الدولة .

2-مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة :تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الاقراض العام للقطاعات الحكومية،و هذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية ،حيث وضعت معظم البلدان قيودا مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الافراط في الاقراض إلى التضخم .

إلا أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية ،و في هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي،وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي .

3-سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظ البنك المركزي و أعضاء مجالس إدارته و مؤسساته و مدة ولايتهم و معدل استقرارهم في وظائفهم:من الملاحظ انه في معظم دول العالم يتم تعيين محافظ و كبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة)و هذا لا يتعارض مع استقلالية تلك البنوك،إلا أنه في البلدان التي تتمع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيود و محددات على الحكومة في مجال تعيين و إقالة محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها.[1]

[1]-عزوز علي،قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ،مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،11و12 مارس 2008،جامعة ورقلة ، ص 6 ،7 ،8.

4-دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي: تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون أكثر استقلال [1].

5-الاستقلال المالي: إن تدخل الحكومة بشأن الميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها .فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.

6-تحديد الأهداف: يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد معين من الأهداف،فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .

و تجدر الإشارة إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تتحدد فقط بما تنص عليه النصوص التشريعية المعينة،فهي مرتبطة أيضا بعوامل أخرى،منها تعدد الأهداف،و الإمكانيات البشرية العاملة في البنك المركزي،و التقاليد التي علاقات العمل بين السلطة النقدية و الحكومة ،و الصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي،بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف و ذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة سعر الصرف .[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ،ص 400 و 401 .

[2] -سليمان ناصر ،علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة ،الطبعة الأولى ، مكتبة الريام ، الجزائر ،2006 ، ص 107.

المطلب الثاني:التطور الفعلي و القانوني لاستقلالية البنوك المركزية.

في العام 1824 أبدى D.Ricardo رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله "لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة.

و هو ما يعني أن مسألة استقلالية البنك المركزي قديمة نسبيا ،لكن ما هو جديد هو تزايد المطالبة بمنح البنوك المركزية مزيدا من الاستقلالية في وضع و تنفيذ السياسة النقدية مما أدى إلى تغيير جذري في العلاقة المؤسسية للبنك المركزي في مواجهة الحكومة.[1]

و أدى تجمع القوى التضخمية في السبعينات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و النامية على حد سواء ،و انهيار نظام بروتون وودز Brotten woods القائم على القابلية للتحويل إلى الذهب و التأثير المتزايد للمدرسة النقدية و زيادة النظرة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية مرتبطة بالسياسة النقدية القائمة على التوسع غير المنضبط في حجم العرض النقدي بسبب اضطرار البنوك المركزية للتوسع في الاصدار النقدي تحت ضغط السلطات الحكومية كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في علاقة البنوك المركزية بالسلطات الحكومية بهدف نزع أداة السياسة النقدية من يد هذه السلطات التي اساءت استخدامها وتركيزها في قبضة البنك المركزي أي شرط الاستقلالية.

في ظل هذا الوضع سطع نجم الاقتصاديين النقديين بما يخدم مصلحة البنوك و الدوائر المالية حيث اجتهدوا في الدفاع عن رفض السياسات الحكومية التوسعية التي تعمل على ضخ مزيد من النقد لدعم الطلب،الشيء الذي لن يساهم من وجهت نظرهم إلا في الرفع من التضخم.

انطلاقا من هذا التحليل برزت فكرة رفع يد الحكومة و منعها من التقرير في السياسة النقدية التي من المفروض أن تصبح في يد البنوك المركزية فشكلت الأساس النظري لتطبيق استقلالية البنوك المركزية التي بدأ تعميمها منذ سنة 1990.[2]

[1]–منصوري زين ،استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات ،جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف ،2004 ص 421 .

[2]–عبد الحسينين جليل الغالبي،السياسات النقدية في البنوك المركزية ،دار المناهج للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الأردن ، 2015،ص 101 و 102.

المطلب الثالث:نماذج بعض البنوك في استقلالية البنك المركزي

الفرع الأول:نموذج المدرسة الألمانية في استقلالية البنك المركزي

في اطار استقلال البنوك المركزية تأتي المدرسة الألمانية في المرتبة الأولى لتقدم لنا نموذجا فريدا لمدى تأثير استقلالية البنك المركزي عن سلطة الحكومة في تحقيق الاستقرار النقدي المنشود ،فضلا عن القيام بدور رئيسي في التحكم في كل من عرض النقود و عرض الائتمان و حماية العملة و استقرار النقد و سوق المال.

و لكي يستطيع البوندس بنك القيام بهذا الدور المهم و الخطير أكد المشرع الألماني استقلاليته من خلال القانون الأساسي للبنوك بألمانيا و التي تنص المادة 88 منه على أن الاتحاد سوف ينشئ بنكا للعملة و آخر للإصدار ليكونا معا البنك الاتحادى (البوندس بنك) و بهذا النموذج القوي قدم البوندس بنك نفسه ليكون نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه البنك المركزي القادم للنظام النقدي الأوربي .[1]

الفرع الثاني:نموذج المدرسة الأمريكية في استقلال الاحتياطي الفيدرالي

يتألف النظام الاحتياطي الفيدرالي من اثني عشر مصرفا إقليميا له تنظيم مركزي إذ حصرت الصلاحيات الأساس فيه بمجلس الحكام و اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة.فالمصارف الإقليمية موزعة بحسب تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى اثني عشر إقليما يقودها في كل إقليم و يديرها مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء ، و تنحصر مهام هذه البنوك و المصارف في اتخاذ القرارات و تنظيم المعلومات ضمن إقليمها الجغرافي مع التزامها بالسياسات الاقتصادية التي تقررها الأجهزة المركزية في نظام الاحتياطي الفيدرالي .

و تتمثل استقلالية النظام الاحتياطي الفيدرالي في رسم السياسة النقدية و الائتمانية و المصرفية وفق الأسس الاقتصادية الحكيمة و عدم خضوعه لأي أوامر تفرضها الحكومة ومن أبرز مهامه:

1- تعيين أعضاء مجلس المحافظين عن طريق ترشيح الرئيس الأمريكي لهم ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس.
2- أن رأسمال بنوك الاحتياطي الفيدرالي يساهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي.
3- الإشراف على المصارف الإقليمية(من الناحية الإدارية).
4-تمتعه بالسلطة التنظيمية على المؤسسات المصرفية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد،نفس المرجع السابق،ص 407.

الفرع الثالث:نموذج استقلالية البنك المركزي المصري

تم إنشاء البنك الأهلي المصري برأسمال قدره(500)ألف جنيه استرليني حيث صدر القانون رقم 163 لسنة 1957 الذي حدد أهداف البنك المركزي و جعلها أكثر شمولا حيث أوكل إليه القيام بتنظيم السياسة الائتمانية و المصرفية و الإشراف على تنفيذها و يمكن إدراج بعض المؤشرات التي تدل على استقلالية البنك المركزي المصري و أهمها:

1-يعد البنك المركزي مسؤولا أمام السلطتين التنفيذية و التشريعية من خلال حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية .

2-يتميز تنظيم البنك المركزي المصري بالبساطة إذ تتولى إدارته هيئة واحدة هي مجلس الإدارة و يرأس محافظ البنك المركزي هذا المجلس.

3-منح القانون البنك المركزي الحق في استخدام أدوات السياسة النقدية و الائتمانية.[1]

[1]-زكريا الدوري و يسرا السامرائي ،البنوك المركزية و السياسات النقدية ،دار اليازوري ،عمان الأردن ،2013،ص 123 إلى 131 .

المبحث الثاني :الإطار العام المنظم لعلاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية

ادخل قانون النقد و القرض نمط جديد لتنظيم العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الإطار العام المنظم للعلاقة بينهما:

المطلب الأول:علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية

إذا كانت الخزينة العمومية قد استفادت لفترة معينة من مواردها خاصة المحققة بفضل قطاع المحروقات , فالوضعية تغيرت بعد أزمة 1986وتضاعفت بالمقابل حقوق البنك المركزي على الخزينة ليس فقط لتمويل الاستثمارات المعهودة وإنما كذلك للعجز الميزاني الناتج عن الأزمة حقوق الخزينة على المؤسسات الوطنية تجاوزت وبكثير ديونها اتجاه البنك المركزي الجزائري ونتج عن تداخل صلاحيات الخزينة مع السلطة النقدية مديونية كبيرة للخزينة تجاه المنظومة المصرفية , حيث ارتفعت هذه المديونية في سنة 1989.

ونتيجة العلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة , وفي ظل الاصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية , وهو ما يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية , كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصـول على الموارد[1].

ادخل قانون النقد والقرض 90/10 نمط جديد لتنظيم علاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية مع تغيير أهداف السياسة الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد و تناقص أعباء ومهام الخزينة العامة مقارنة بالفترة السابقة أصبح تعريف العلاقة الجديدة بأبعاد الخزينة عن مركز نظام التمويل وإعادة البنك المركزي بعد ذلك وبشكل فعلي إلى قمة النظام النقدي و على هذا الأساس فإن القرض الذي يمكن أن تستفيد منه الخزينة العمومية قد تم تحديده حسب المادة 78 من قانون 90/10 في حدود 10 % فقط خلال سنة مالية .[2]

[1]–بطاهر علي،إصلاحات النظام المصرفي و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية،أطروحة دكتوراه،و ،جامعة الجزائر،الجزائر،2006،ص 137.

[2]–آمنة قادري،الخزينة العمومية و دورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الوطني،مذكرة ماستر،جامعة الوادي،الجزائر،2015،ص 33 و 34.

المطلب الثاني:استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض 90/10

لقد كان ميلاد الاستقلالية للسلطة النقدية في الجزائر مع ظهور قانون النقد و القرض، حيث رغم الإصلاحات المتعلقة بقانون البنك و قانون استقلالية البنوك إلا أن قانون 10-90 كان أول نص تشريعي يطالب بإعادة هيكلة كل النظام المصرفي الجزائري تجسدت مواده في منح استقلالية تامة للبنك المركزي حيث تغير الاسم من البنك المركزي إلى بنك الجزائر و جعله يعمل على أنه مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و له القدرة على فتح فروع و مراسلين في أي نقطة من التراب الوطني و من أهم مبادئه:

مبادئ إصلاح النقد و القرض:

***الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية:** حيث أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية و ليس على أساس كمي حقيقي .

***الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة الخزينة:** وذلك من خلال:

-استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

-تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي.

-تسخير الظروف الملائمة لتطبيق السياسة النقدية بشكل فعال حيث لم تصبح الخزينة تلعب ذلك الدور المتعاظم في الحصول على التسبيقات الكفيلة بتمويل عجزها الموازني و نصت المادة 78 من قانون النقد و القرض على أن الخزينة يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة [1].

***الفصل بين دائرة الخزينة و دائرة القرض:** تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة و أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية .

[1]-بطاهر علي،نفس المرجع السابق،ص 139،140 ، 141 ، 142.

***إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:** كانت السلطة النقدية قبل هذا القانون مشتتة؛فوزارة المالية كانت تلعب دور السلطة النقدية،الخزينة كانت تلعب هذا الدور أحيانا عندما تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها،البنك المركزي كان يلعب هذا الدور انطلاقا من احتكاره إصدار النقود. لذلك جاء هذا القانون ليقوم بإلغاء هذا التعدد و إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة هي مجلس النقد و القرض.

***وضع النظام البنكي على مستويين:** و ذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك و المقرض الأخير فأصبح مجبرا على مراقبة نشاطها و عملياتها.[1]

[1]–شملول حسينة ،أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001،ص 115،116.

المطلب الثالث:دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و هي من الوسائل الرئيسية للدولة في التدخل للنشاط الاقتصادي النقدي لارتباطه الوثيق بكافة النواحي الاقتصادية،و من هنا نبرز دور هذه السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي(الداخلي و الخارجي).

أولا:دور السياسة النقدية في علاج الركود و الكساد الاقتصادي

يعد الركود الاقتصادي من أهم المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية،و من مظاهر الركود الاقتصادي هبوط مستويات التوظيف و الاستثمار و بالتالي تراجع النشاط الإنتاجي و هبوط معدلات النمو،و يعبر الركود الاقتصادي عن إحدى مظاهر التقلبات الاقتصادية و يمكن تعريفه بأنه فترة من نمو سلبي يعقب فترة نمو إيجابي طبيعي و تختلف مظاهر الركود الاقتصادي حسب درجة التقدم و الهيكل الاقتصادي كما يلي:

- هبوط حاد في الاستثمار الحقيقي و انخفاض طلب العمل و تزايد البطالة الإجبارية.
- تباطؤ معدلات التضخم كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدل دوران النقود.

و من هنا يقوم البنك المركزي باللجوء إلى سياسة نقدية توسعية في فترات الركود عم طريق زيادة عرض النقود مع اتجاه الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة في انفاق مبالغ أكبر على السلع و الخدمات و الأصول المالية،و بالتالي ستكون هذه زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى رفع الأسعار و هذا حسب التحليل النقدي.

و كذلك زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة و الذي يؤدي بدوره إلى الاستثمار و بالتالي زيادة الإنفاق الكلي.[1]

[1]-لعزازي حسيبة،دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3،الجزائر 2011/2010،ص 136.

ثانيا:دور السياسة النقدية في علاج التضخم

يقصد بالتضخم التغيير النسبي في المستوى العام للأسعار و التضخم عبارة عن تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني،لها العديد من الآثار السلبية المختلفة على قيمة العملة و على النشاط الاقتصادي و النمو.

و يرى أصحاب المدرسة النقـدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود،و بالتالي فالسياسة الواجب اتباعها في هذه الحالة هو تخفيض عرض النقود ليقل الطلب و تنخفض الأسعار.

ومن هنا تظهر كفاءة السياسة النقدية في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الوطني و تتطلب إجراءات استهداف التضخم عدة إجراءات ذات مستوى مرتفع من الكفاءة نذكر منها:

- توفر وضع مالي قوي.
- وجود نظام مالي متطور .
- استقلالية البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية و تكليفه بتحقيق استقرار الأسعار.
- وجود منهجية و أسلوب قوي لاستنباط تنبؤات التضخم.[1]

[1] بوزعرور عمار،السياسة النقدية و اثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،الجزائر،2008/2007،ص 95.

شكل رقم (1.1) : مكونات الجهاز المصرفي الجزائري بعد إصلاحات 10-90.

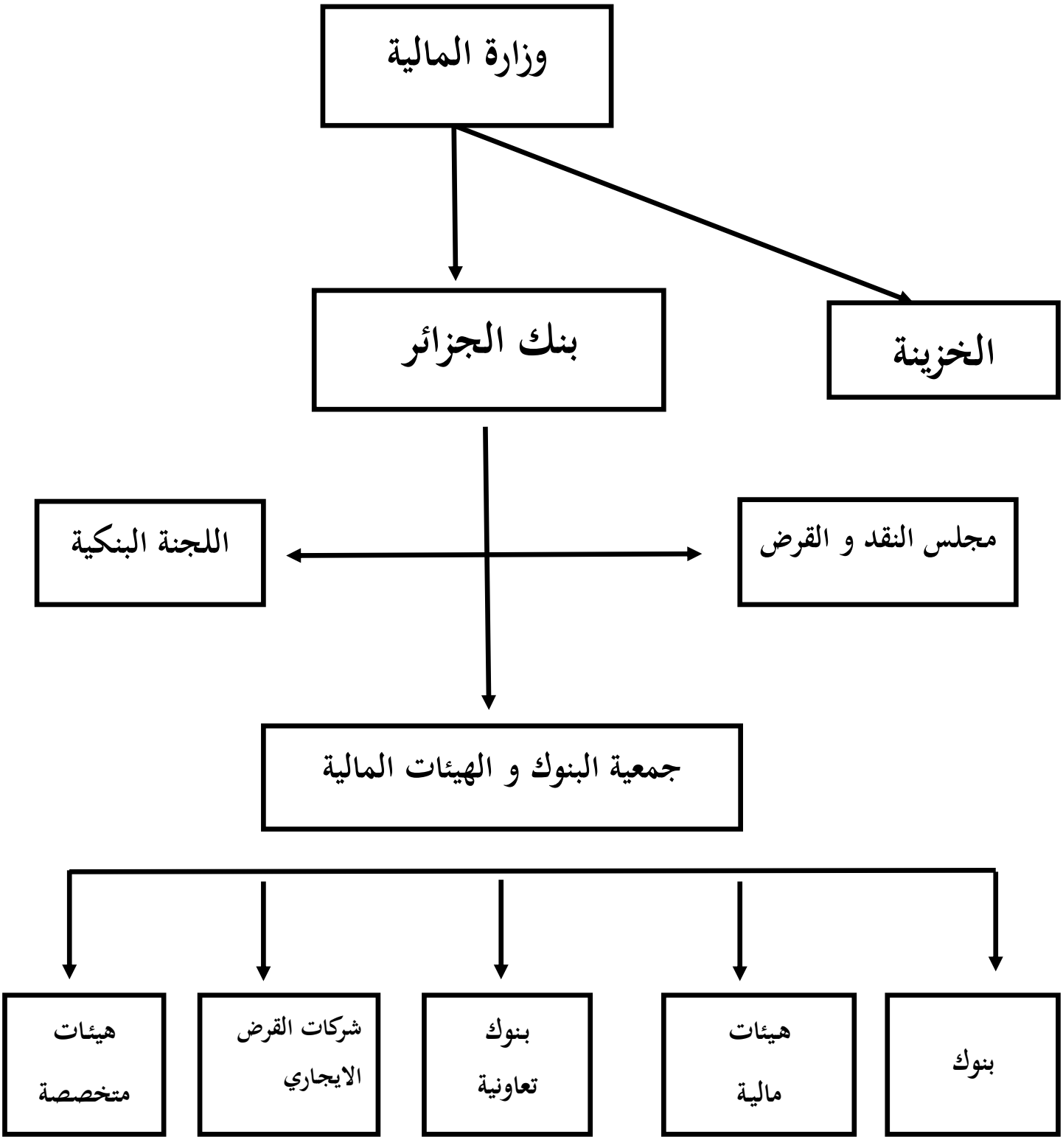

المصدر : عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، مداخلة في إطار ملتقى المنظومة المصـرفية الجزائريـة و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات 2004.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى جانب معين من هذه الدراسة و قد تم تقسيمه إلى مطلبين دراسات باللغة العربية و دراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية

- **بطاهـر علي،اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية .**

الاشكالية :ما هي أهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري؟و هل استطاع البنك المركزي أن يسترجع مكانته كمركز للنظام النقدي بعد اصلاحات قانون النقد والقرض 10-90.

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الاشكالية وقد توصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة للإصلاح المالي خاصة مع وضعية الاقتصاد الجزائري التي تعاني من عجز هيكلي و كذا ظاهرة التوسع النقدي في الاقتصاد التي أصبحت متوازية مع معدلات التضخم لذلك قدم الباحث توصيات من بينها دعم استقلالية البنك المركزي من أجل تبني سياسة نقدية ملائمة للإصدار النقدي في الجزائر.[1]

- **لعـزازي حسيبـة،دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي .**

الاشكالية ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر؟

حيث قامت الباحثة بالإجابة فبررت أن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرتها على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها و المتمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي،تحقيق التوازن على المستوى الداخلي و الخارجي و كذا المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي ترغب فيها الدول النامية و منها الجزائر.

و لكن لم تبن الباحثة بأن هناك ضغوط تخضع لها السياسة النقدية تأثر سلبا على تحقيق التوازن الخارجي منها سعر الصرف.[2]

[1]-أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006/2005.

[2]-مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة الجزائر 3،2011/2010.

- **بوزعرور عمار،السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.**

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة هذه الإشكالية المتمثلة في تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و استقرار الأسعار و عرض الكتلة النقدية و توازن ميزان المدفوعات.

و لقد توصل إلى مجموعة من النتائج منها أن السياسة النقدية لها دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الادخار و الاستثمار و تساعد على نمو المؤسسات المالية،و كما أن لها دور في إعادة توزيع الدخول بالإضافة إلى أن التغيرات الحديثة تؤثر عى السياسة النقدية و المتمثلة في الثورة العلمية و التكنولوجية في مجال الاتصال و العولمة و تحرير أسواق المال و الخدمات المالية ،و كما أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بخصوص السياسة النقدية أدت إلى استعمال أدوات جديدة لتسيير المعروض النقدي. [1]

- **شملول حسينة،أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.**

حاولت الباحثة الإجابة على الاشكالية التالية ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر و لقد توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهما أن بنك الجزائر منحت له الاستقلالية خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض 10-90 الذي كان بداية لتطبيق السياسة النقدية الفعلية في الجزائر لكن لم تبرز فشل هذا القانون في تحقيق أهدافه الأساسية تحقيق التوازن الاقتصادي[2].

- **فضيل رايس،تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2009).**

الاشكالية:فيما تتجلى تحولات السياسة النقدية في الجزائر؟

يتضح من خلا ل مقال الباحث أن الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد برغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد والقرض و التعديلات اللاحقة عليه.و ذلك لأن مشكلة الاقتصاد الجزائري متعلقة أساسا بالخلل الهيكلي في بنيته و المتمثلة في الاعتماد على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات و منه فإنه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية لوحدها و المطلوب هو التنسيق بينها وبين بقية السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تنويع الاقتصاد.[3]

[1]-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2008/2007.

[2]-مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2001.

[3]-مجلة الباحث،جامعة تبسة،لعدد 10 ،2012 .

المطلب الثاني:الدراسات بالغة الأجنبيــة

- **Jakob de Haan and Sylvester eijffinger ,The Politics of central bank independence**.

اشكالية البحث:ما هو انعكاس استقلالية البنك المركزي الهولندي على السياسة النقدية؟

تناولت هذه الدراسة استقلالية البنك المركزي و انعكاساتها على السياسة النقدية في هولندا حيث برر الباحثان بأن كلما زادت درجة استقلال البنك المركزي عن الضغوط السياسة كانت السياسة النقدية أكثر فعالية من خلال قياس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم و أسعار الصرف حيث قام الباحثان بقياس درجة الاستقلالية بمعدل التضخم و توصلا إلى وجود علاقة عكسية بين هاذين المتغيرين.[1]

- **Hamza FEKIR,La Crédibilité l'indépendance des banques centrales: d'algérie,du maroc et de tunisie.**

اشكالية البحث:لماذا مصداقية البنوك المركزية و استقلالها مسألة بالغة الأهمية؟

قام الباحث بدراسة مقارنة بين سياسات البنوك المركزية للجزائر و المغرب و تونس باستخدام عدة معايير و استراتيجيات ،كإستراتيجية استهداف التضخم و تحديد أسعار الصرف و الاستقرار النقدي حيث تضمنت المذكرة أربعة فصول تناول فيها سياسة البنك المركزي في كل من الجزائر و المغرب و تونس و مقارنتها ببعضها البعض.[2]

[1]Jakob de Haan and Sylvester eijffinger ,The Politics of central bank independence University Of Groningen, The Netherlands De Nederlandsche Bank, Amsterdam,2016

[2] Hamza FEKIR,La crédibilité l'indépendance des banques centrales: d'algerie ,du maroc et de tunisie mémoire de magister ,université d'oran ,2007/2008.

المطلب الثالث:أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور المهم لاستقلالية البنك المركزي و اثرها الواضع على فعالية السياسة النقدية و التوازنات الاقتصادية الكلية و ابراز الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خاصة قانون النقد و القرض 10-90 .

بينما اختلفت الدراسات السابقة والحالية في أن الدراسة الحالية تدرس أثر استقلالية البنك المركزي على تمويل الخزينة العمومية قبل الاصلاح و بعده و كذا طرق المعالجة و العينات الخاصة بالمواضيع .

و عليه يتضح لنا من خلال استعراض الدراسات السابقة أن كل دراسة جاءت لتكمل سابقتها.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في أقطار العالم بتوليه مهام إصدار النقد و مهام الرقابة بجميع أنواعها بالإضافة إلى اعتبار وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية و الاقتصادية للدولة،إن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الدرجة العالية من استقلالية البنك المركزي خاصة مع قانون 10-90 و مع ذلك فإنه من الواجب التذكير على أن مسار السياسة النقدية في الجزائر في مطلع التسعينات اتسم بضغوط الهيئات المالية الدولية و الوضع الاقتصادي الداخلي المتميز بالضعف مما شاب العملية الكثير من الاختلال.

هذا كله لا يمنع من العمل على إضفاء التوازن بين السياسة الحكومية و الأداء النقدي المستقل البعيد الضغوطات الظرفية التي قد تسبب اختلالا خطيرا للتوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

تأثير الاستقلالية على تمويل الخزينة العمومية

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية المتعلقة باستقلالية البنك المركزي و علاقته بتمويل الخزينة العمومية و كذا الدراسات السابقة للموضوع ، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي و ذلك من خلال معرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية،سعر الصرف،معدل التضخم،رصيد البنك المركزي) و المتغير التابع (رصيد الخزينة العمومية) و قياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك باختبار العينة و هي الجزائر.

و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة إرتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل على مبحثين حيث يشمل الأول على كل من مجتمع وعينة الدراسة ، طريقة جمع وتلخيص المعطيات ، وعلى بيانات الدراسة بالإضافة إلى التعريف بمتغيرات الدراسة ، وكيفية قياسها. والأدوات الإحصائية والقياسية ، والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة. كما سيتم عرض ، وتحليل وتفسير ، ومناقشة نتائج الدراسة في المبحث الثاني.

و يمكننا تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني:عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة

يتمثل الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساسا في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات ، و مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك من أجل الإجابة على إشكالية هذا الموضوع ، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المتبعة و الأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول:الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

يحتوي هذا المطلب علة ثلاثة فروع يتناول الأول مجتمع و عينة الدراسة ، أما الثاني فتم فيه تحديد متغيرات الدراسة و كيفية قياسها بينما الثالث فترقنا فيه لطريقة جمع و تلخيص البيانات.

الفرع الأول:مجتمع وعينة الدراسة

- ✓ **تقديم عينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في مؤسسة بنك الجزائر و الخزينة العمومية الجزائرية و ذلك خلال عدة سنوات.

- ✓ **حدود الدراسة:**

تمثلت الفترة الزمنية للدراسة في 36 سنة ابتداء من سنة 1980 إلى غاية سنة 2015 و هي فترة كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية،سعر الصرف،معدل التضخم،رصيد البنك المركزي) على المتغير التابع (رصيد الخزينة العمومية) ، أما الحدود المكانية فتمثلت في دراسة حالة الجزائر.

- ✓ **مصادر البيانات:**

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية و الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متمثلة فيما يلي:

1-بيانات ثانوية : وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة و مراجعة الأدبيات المنشورة حول تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة الاقتصادية بشكل عام باستخدام الكتب و المجلات و المقالات و الرسائل الجامعية و الإنترنت.

2-بيانات أولية : و تتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها ، حيث تم جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بمؤسسات قيد الدراسة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات وهي :

التقارير السنوية لبنك الجزائر ، موقع بنك الجزائر ، منشورات الديوان الوطني للإحصاء ، موقع البنك الدولي.

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة و كيفية قياسها

- **المتغير التابع** : يتمثل المتغير التابع للدراسة في رصيد الخزينة العمومية ، و من أجل تمثيل أحسن للمتغير فقد اعتمدنا على الرصيد الإجمالي السنوي على مدى 36 سنة و هذا من خلال أخذ مشاهدات سنوية لرصيد الخزينة.
- **المتغيرات المستقلة** : على حسب أهداف الدراسة تم الاعتماد على أربعة متغيرات أساسية و ذلك بناءا على نتائج دراسات سابقة متوصل إليها و هي : الكتلة النقدية ، سعر الصرف،معدل التضخم و رصيد بنك الجزائر السنوي و للإجابة على إشكالية الدراسة تم حساب هذه المتغيرات سنويا على مدى 36 سنة و ذلك من أجل توحيد و تجانس المعطيات.

الفرع الثالث : جمع و تلخيص المعطيات

بغض تنفيذ أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالشكل التالي:

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في تطور الكتلة النقدية في الجزائر منذ سنة 1980 حتى سنة 2015 و كذا سعر الصرف و معدل التضخم و رصيد بنك الجزائر لنفس المدة و تأثير هذه المتغيرات على رصيد الخزينة العمومية.

و من خلال هذا نستطيع أن نعرف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، بحيث نرمز ل رصيد الخزينة العمومية بالرمز (**Y**) و هو المتغير التابع في هذه الدراسة و نرمز للمتغيرات المستقلة بالرمز (**X**) و ذلك حسب الترتيب التالي:

المتغير الأول : تطور الكتلة النقدية و يرمز لها بالرمز **X1**.

المتغير الثاني : سعر الصرف و يرمز له بالرمز **X2**.

المتغير الثالث : معدل التضخم و يرمز له بالرمز **X3**.

المتغير الرابع : رصيد بنك الجزائر و يرمز له بالرمز **X4**.

➢ تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1980-2015

الشكل(1،2)تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1980-2015

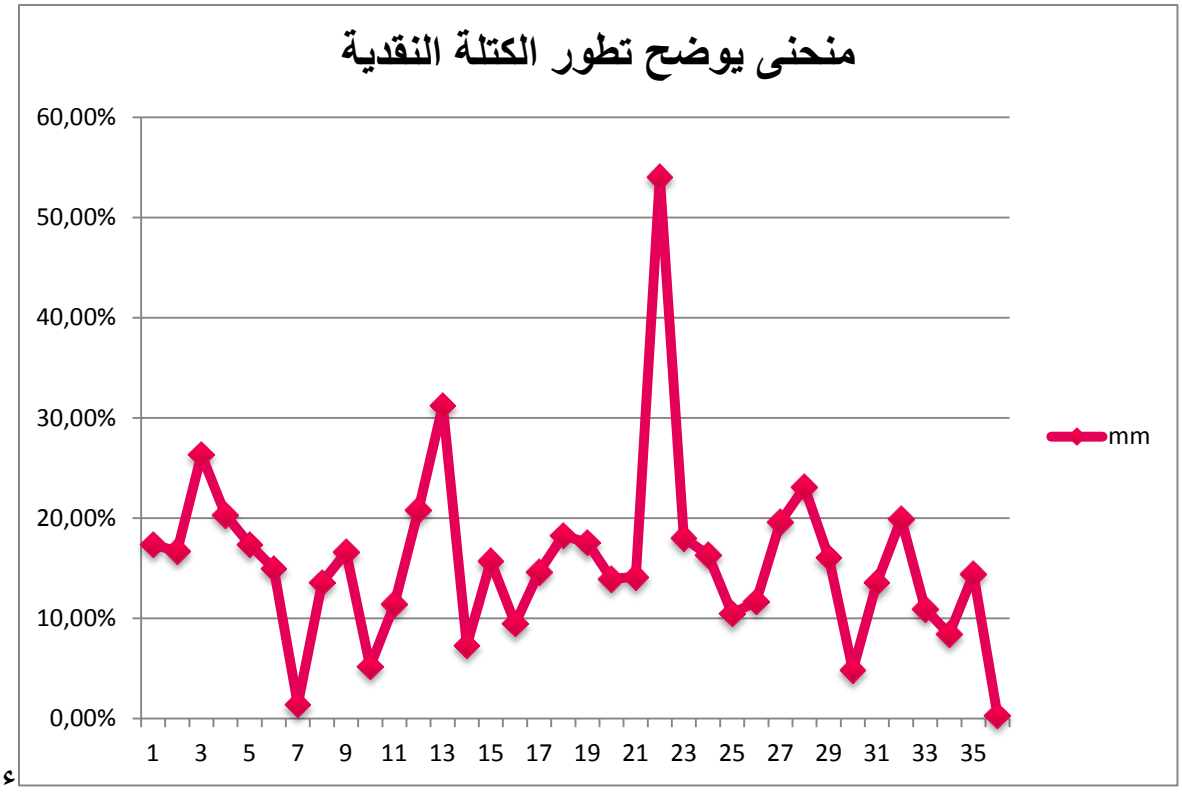

ءا

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم 1

من خلال الشكل البياني الذي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر على مدى 36 سنة نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر بلغت 17.38% في سنة **1980** و قد انخفضت بسبب أزمة **1986** النفطية و اجراءات التقشف بعدها بلغت في سنة **1991** 20.80% بعد صدور قانون النقد و القرض 10-90 ، و في منتصف التسعينات و بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر و بسبب اختلال الوضع الاقتصادي انخفض نمو تطور الكتلة النقدية ،بعدها تمكن بنك الجزائر عموما طوال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 أن يتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد و القرض و هذا يعكس قدرة بنك الجزائر على ضبط العرض النقدي وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط التي فرضت سياسة نقدية توسعية.

➢ معدلات التضخم في الجزائر 1980-2015

الشكل(2،2):معدلات التضخم في الجزائر 1980-2015

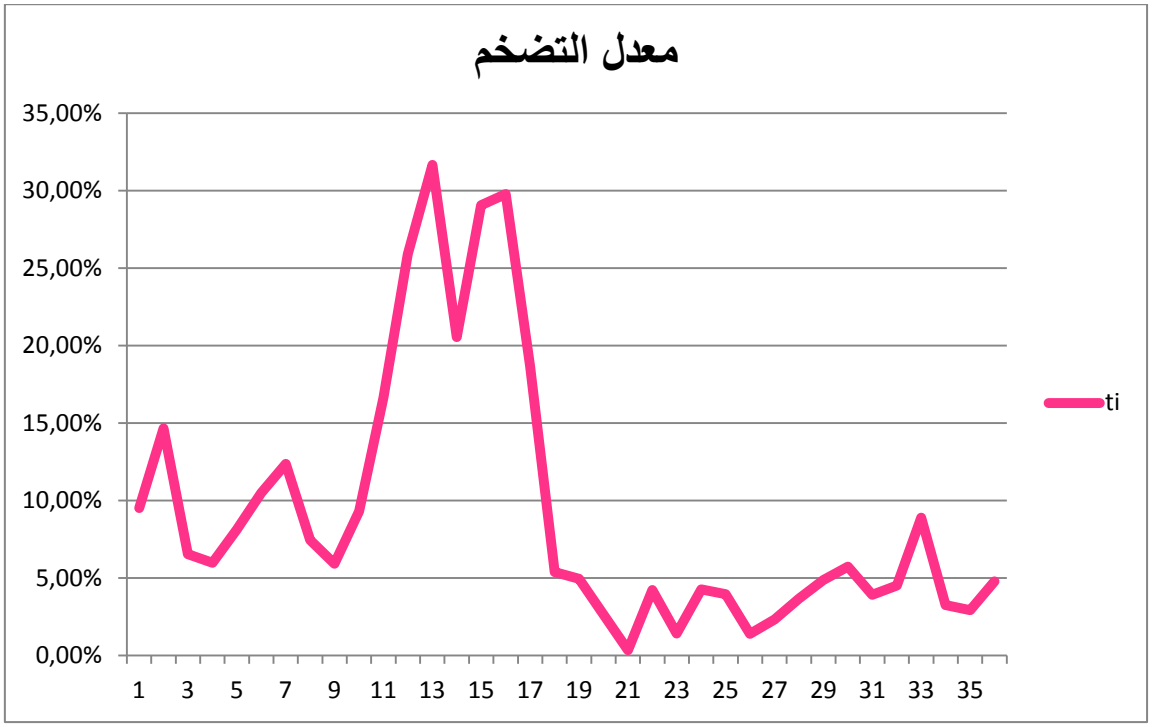

المصدر :من إعداد اطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم 1

من خلال الشكل البياني التالي الذي يوضح معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2015 نلاحظ أن معدلات التضخم كانت في تذبذب مستمر على مدى سنوات و هذا راجع للحالة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وهي حالة عدم الاستقرار و التوازن بسبب الأزمات التي مر بها حيث ، في بداية الثمانينات كانت معدلات التضخم مرتفعة بسبب الخلل الهيكلي في الاقتصاد لأنه يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات وهذا ما ظهر في سنة 1986 بعد الأزمة التي كشفت ضعف الاقتصاد الجزائري و استمرت لسنوات معدلات التضخم في الارتفاع.

وفي سنة 2000 انخفضت معدلات التضخم إلى 0.34 % و هذا راجع للقوانين التي اتخذتها السلطات النقدية من أجل المحافظة على قيمة العملة و القدرة الشرائية التي تأثرت كثيرا.

المطلب الثاني : الأدوات التي استعانت بها الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية و هي كالتالي:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على منهج دراسة الحالة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد و من ثم بناء النموذج و ذلك لاختبار فرضيات الدراسة،و دراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و قياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،و الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل و المتغير التابع على حدى.

و من أجل القيام بذلك تم الاستعانة ببرنامج الجداول الإلكترونية **Microsoft Excel 2007** و الاعتماد على البرنامج الإحصائي **EViews 8**.

لقد تم تمثيل المتغير التابع في الدراسة برصيد الخزينة العمومية و ذلك من خلال أخذ الرصيد الإجمالي السنوي للخزينة على مدى 36 سنة (1980-2015)،حسب الملحق(**1**)،و تم تمثيل المتغيرات المستقلة التالية : تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف و معدل التضخم و رصيد البنك المركزي ، ثم قمنا بترتيب هذه المعطيات في جدول يشمل جميع المتغيرات ،أنظر للملحق رقم 1 .

و من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع **Y** و كلا من المتغيرات المستقلة **X1**.**X2**.**X3**.**X4** عن طريق البرنامج الإحصائي **EViews 8** يمكننا الإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني:عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها

بعد أن حددنا طريقة و أدوات الدراسة سنتناول فيما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها و تحليلها و مناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية و مقارنتها بالدراسات السابقة.

المطلب الأول:عرض النتائج المتوصل إليها

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها ، و تلخيصها ، و معالجتها في ما سبق.

- **نتائج الانحدار الخطي المتعدد:**

الهدف من الدراسة هو بناء نموذج إحصائي بين المتغيرات المستقلة المؤثرة على رصيد الخزينة و ذلك من خلال إيجاد المعاملات,B0,B1,B2,B3,B4 و أحسن طريقة لذلك هي طريقة المربعات الصغرى و التي تهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحرافات بين المشاهدات الفعلية و المقدرة.

✓ **إيجاد المعاملات بواسطة طريقة المربعات الصغرى**

حيث يكون النموذج المقدر لدالة الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات قيد الدراسة كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$\gamma = \beta 0 + \beta 1x1 + \beta 2x2 + \beta 3x3 + \beta 4x4 + \varepsilon i$$

حيث:

Y:رصيد الخزينة العمومية

X1:تطور الكتلة النقدية

X2:سعر الصرف

X3:معدل التضخم

X4:رصيد البنك المركزي

εi:حد الخطأ

تمثل النموذج الإحصائي في هذه الدراسة في الانحدار الخطي المتعدد و ذلك من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة و التابعة مجتمعة،و منه بعد إدخال جميع المتغيرات للبرنامج الإحصائي **EViews 8** نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم (01):نتائج اختبار النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: STP
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 09:17
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-143.5094	476.7566	-0.301012	0.7654
X1	104.5490	41.69846	2.507263	0.0176
X2	281.9626	81.94903	3.440707	0.0017
X3	-244.9430	85.44002	-2.866842	0.0074
X4	1638.086	923.3143	1.774137	0.0859

R-squared	0.528906	Mean dependent var	-166.9472
Adjusted R-squared	0.468120	S.D. dependent var	529.0033
S.E. of regression	385.8026	Akaike info criterion	14.87677
Sum squared resid	4614152.	Schwarz criterion	15.09671
Log likelihood	-262.7819	Hannan-Quinn criter.	14.95354
F-statistic	8.701084	Durbin-Watson stat	1.369361
Prob(F-statistic)	0.000079		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 8

و من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Y= -143.5094+104.5490x1+281.9626x2+-244.9430x3+1638.086x4..$$

- ✓ **الاختبارات الإحصائية للنموذج:**

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير النموذج الإحصائي و التحليل من خلاله،بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات أو المعايير و التي سوف تساعدنا في هذه الدراسة و هي كالتالي:

-اختبار جودة التوفيق "معامل التحديد R^2 ": يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد المتعدد و الذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة مرة واحدة ، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح Aduste R-squared الذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

من خلال نتائج النموذج أعلاه يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة تفسر 52.89 % من التغيرات الكلية للمتغير (التابع رصيد الخزينة) حيث بلغ معامل التحديد 52.89 % و معامل التحديد المصحح 46.81%.

-اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة " prob":

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع فيشر للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع و هذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة و مقارنتها بالقيمة المجدولة و المستخرجة من جدول توزيع فيشر بمستوى معنوية α .

و لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين.

$H_0 : \beta_j = 0 / j=1, 2,3$

$H_1 : \beta j \neq 0 / j=1, 2,3$

حيث يمكننا قبول احداهما و رفض الأخرى اعتمادا على اختبارات فيشر.

من خلال الجدول 2 نجد أن قيمة t-stat للمتغير X1 أقل من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر المقدرة ب 3 حيث قدرت القيمة المحسوبة ب 2.5072 كما أن قيمة الاحتمال المرفق للقيمة المحسوبة t-stat أقل من المعنوية الإحصائية 5% و منه نرفض الفرضية H 0 و نقبل الفرضية H1 و بالتالي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الكتلة النقدية و رصيد الخزينة العمومية.

و بالنسبة للمتغير المستقل الثاني سعر الصرف نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن القيمة الإحصائية t-stat المرفقة له أكبر من القيمة المجدولة 3<3.4407 و هذا ما تؤكده القيمة الاحتمالية المرفقة t-stat حيث تعتبر أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية prob=0.0017>0.05 و منه نقبل الفرضية H1 و نرفض الفرضية H0 .

أيβ_2 يختلف معنويا عن الصفر و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير سعر الصرف و المتغير رصيد الخزينة العمومية.

و نلاحظ كذلك من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث أقل من القيمة المجدولة أي 2 <2.8668 -كذلك ما تبينه القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغتprob=0.0074 أقل تماما من المعنوية الإحصائية 0.05، ومنه نقبل الفرضية H_1 أي β_3 يختلف معنويا عن الصفر و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير X3و المتغير Y.

-اختبار المعنوية الكلية للنموذج

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، و يتم مقارنة Fc بقيمة فيشر المجدولة $(k, n-k-1, \alpha)$[1]

و من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة فيشر Fc =8.7010 أكبر تماما من القيمة الإحصائية المجدولة لفيشر و التي تقدر ب2.76 = $F(3,52,0.05)$، و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية و التي قدرت بـ = $Prob(F-stat)$ 0.000079 ،و الذي هو أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05 و منه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية H_1 أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية باستثناء المتغير المستقل X4و الذي ليس له معنوية إحصائية.

من خلال النتائج الأولية المتوصل إليها في هذه الدراسة و التي توصلت الى أن المتغير المستقل X4 و الذي ليس له معنوية إحصائية حيث لا يفسر الظاهرة المدروسة ،و بناءا على هذا سنقوم باستبعاد هذا المتغير ضنا منا الحصول على نموذج أكثر تفسيرا للظاهرة المدروسة.

[1] محمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ،دار مكتب حامد للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2010،ص 74 .

الشكل(2–3) :يوضح وضعية الخزينة العمومية على مدى 36 سنة

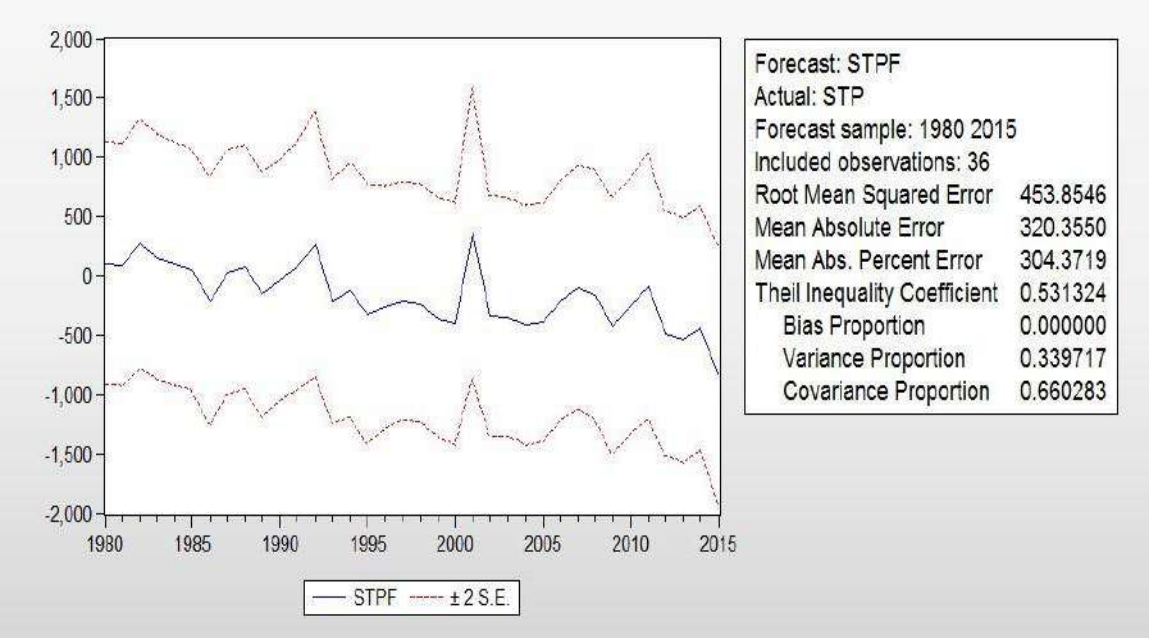

- **نتائج الانحدار البسيط**

بعد تقدير النموذج الأولي و الذي يفسر تأثير المتغيرات المستقلة MM-TC-TIعلى المتغير التابع«STP » سنقوم في هذا الجزء بتقدير نماذج الانحدار البسيط لكل متغير مستقل على المتغير التابع كل على حذا، بهدف الكشف عن أي من المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع «رصيد الخزينة العمومية ».

أ. النموذج الأول: علاقة الكتلة النقدية على رصيد الخزينة العمومية.

الجدول رقم (2.2): تأثير تطور الكتلة النقدية على رصيد الخزينة العمومية

Dependent Variable : STP
Method: Least Squares
Date : 01/05/18 Time : 17:33
Sample: 1980-2015
Included observations : 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	311.2798	63.59166	4.894978	0.0000
MM	8.686303	0.872400	9.956790	0.0000

R-squared	0.647376	Mean dependent var	606.8576
Adjusted R-squared	0.640846	S.D. dependent var	702.2285
S.E. of regression	420.8417	Akaike info criterion	14.95745
Sum squared resid	9563817.	Schwarz criterion	15.02979
Log likelihood	-416.8086	Hannan-Quinn criter.	14.98550
F-statistic	99.13767	Durbin-Watson stat	2.116178
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج .EVIEWS8

من خلال نتائج الانحدار البسيط نلاحظ أن المتغير المستقل MM" تطور الكتلة النقدية "يفسر 64% من التغيرات الإجمالية لرصيد الخزينة العمومية – – و هذا ما يبينه معامل التحديدR^2=64.73% كما أن ربحية السهم لها معنوية إحصائية من خلال ما تشير إليه القيمة الاحتمالية لt-stat و التي قدرت بـ 0.0000 حيث أنها أقل من مستوى المعنية 5%و القيمة الاحتمالية الإحصائية فيشر حيث قدرت بـ 0.000000 و أنها أقل من مستوى المعنوية 5%و منه للنموذج معنوية إحصائية.

ب. النموذج الثاني: علاقة أسعار الصرف على رصيد الخزينة العمومية

الجدول رقم (03): تأثير أسعار الصرف على رصيد الخزينة العمومية

Dependent Variable : STP
Method: Least Squares
Date : 01/05/18 Time : 17:20
Sample: 1980-2015
Included observations : 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	179.5850	72.99907	2.460100	0.0171
TC	15.28948	1.599365	9.559718	0.0000

R-squared	0.628581	Mean dependent var	606.8576
Adjusted R-squared	0.621702	S.D. dependent var	702.2285
S.E. of regression	431.9119	Akaike info criterion	15.00938
Sum squared resid	10073587	Schwarz criterion	15.08172
Log likelihood	-418.2627	Hannan-Quinn criter.	15.03743
F-statistic	91.38821	Durbin-Watson stat	1.877964
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج .EVIEWS 8

من خلال نتائج الانحدار البسيط نلاحظ أن المتغير المستقل " أسعار الصرف" يفسر 62% من التغيرات الإجمالية لرصيد الخزينة العمومية و هذا ما يبينه معامل التحديد R^2= 62.85% كما أن أسعار الصرف لها معنوية إحصائية من خلال ما تشير إليه القيمة الاحتمالية لـ t-stat حيث أنها أقل من مستوى المعنية 5%، أما بالنسبة للقيمة الاحتمالية الإحصائية فيشر حيث قدرت ب 0.000000 و أنها أقل من مستوى المعنوية 5%و منه للنموذج معنوية إحصائية.

ت. النموذج الثالث: علاقة معدلات التضخم على رصيد الخزينة العمومية

الجدول رقم(04): تأثير معدلات التضخم على رصيد الخزينة العمومية

Dependent Variable : STP
Method: Least Squares
Date : 01/05/18 Time : 17:21
Sample: 1980-2015
Included observations : 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	351.4420	80.95283	4.341319	0.0001
TI	17.07711	2.619341	6.519620	0.0000

R-squared	0.440446	Mean dependent var	606.8576
Adjusted R-squared	0.430084	S.D. dependent var	702.2285
S.E. of regression	530.1318	Akaike info criterion	15.41919
Sum squared resid	15176145	Schwarz criterion	15.49152
Log likelihood	-429.7373	Hannan-Quinn criter.	15.44723
F-statistic	42.50545	Durbin-Watson stat	2.131342
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج. EVIEWS 8

من خلال نتائج الانحدار البسيط نلاحظ أن المتغير المستقل " معدلات التضخم "يفسر 44% من التغيرات الإجمالية لرصيد الخزينة و هذا ما يبينه معامل التحديد R^2= 44.04% كما أن معدلات التضخم لها معنوية إحصائية من خلال ما تشير إليه القيمة الاحتمالية ل t-stat و التي قدرت بـ 0.0000 حيث أنها أقل من مستوى المعنية 5%و القيمة الاحتمالية الإحصائية فيشر حيث قدرت بـ 0.000000 وأنها أقل من مستوى المعنوية 5%و منه للنموذج معنوية إحصائية.

المطلب الثاني:تحليل و مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تثبت أو تنفي فرضياتنا و من ثم يمكن أن تساعد الباحثين على معرفة تأثير استقلالية البنك المركزي على آليات تمويل الخزينة في الجزائر:

✓ **تحليل النتائج:**

1-أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة (تطورات الكتلة النقدية،أسعار الصرف،معدلات التضخم،رصيد البنك المركزي)مجتمعة و بين المتغير التابع رصيد الخزينة العمومية في الجزائر.

2-إن النتائج السابقة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة ليست كلها مؤثرة على آليات تمويل الخزينة العمومية حيث انها تساهم في تفسير 52.89 % من آليات تمويل الخزينة العمومية و هي نسبة متوسطة هذا يجيب على الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة و راجع إلى سببين أساسين أول سبب أن خلال الفترة الممتدة من 1980-1990 لم يكن هناك تطبيق حقيقي و لا قانون ينص على استقلالية البنك المركزي و حريته في تحديد السياسة النقدية المناسبة و السبب الثاني أن هناك متغير لم يأثر بشكل كبير على آليات تمويل الخزينة العمومية.

3-المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع رصيد الخزينة العمومية على مستوى العينة بالكامل بصفة مجتمعة هي : تطورات الكتلة النقدية ،أسعار الصرف ،معدلات التضخم.

4-أظهرت نتائج الانحدار البسيط إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة منفردة أي كل واحدة على حدى مع رصيد الخزينة العمومية ، حيث تساهم الكتلة النقدية في تفسير 64.79 % من التغيرات التي تطرأ على رصيد الخزينة العمومية و أسعار الصرف تساهم في تفسير 62.85 % من التغيرات التي تطرأ على رصيد الخزينة العموية و معدلات التضخم تساهم في تفسير 44.04 % من التغيرات التي تطرأ على رصيد الخزينة العمومية و كذلك منذ بداية إصلاحات 10-90 و هذا نفس ما توصلت إليه دراسة بطاهر علي و بوزعرور عمار و هذا ما ثبت صحة الفرضية الأولى و الثالثة.

5-من نتائج الانحدار المتعدد نجد أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الكتلة النقدية و أسعار الصرف و معدلات التضخم مع المتغير التابع رصيد الخزينة العمومية.

✓ مناقشة النتائج:

من خلال ما سبق يمكن مناقشة النتائج التالية:

نستنتج أن من خلال ما سبق أن استقلالية البنك المركزي في الجزائر ولدت مع ميلاد قانون النقد و القرض الذي كان بمثابة الإصلاح الفعلي للسياسة النقدية في الجزائر و من خلال الدراسة لاحظنا وجود علاقة طرية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع أي أنه كلما زادت الكتلة النقدية زاد معها رصيد الخزينة العمومية و هذا راجع إلى التمويل الذي يقدمه البنك المركزي للخزينة العمومية في حالات العجز أو الاحتياج و كذلك ترتفع معها معدلات التضخم التي ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الشيء الذي يأثر على قيمة العملة الداخلية و أسعار الصرف.

يعتبر قانون النقد و القرض 10-90 بمثابة شهادة ميلاد استقلالية بنك الجزائر و مرحلة حاسمة من مراحل السياسة النقدية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي الجزائري على آليات تمويل الخزينة العمومية،حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة التطبيقية من خلال برنامج الانحدار الخطي المتعدد و البسيط إذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول تعرضنا فيه للطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة التطبيقية ، و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

الخاتمـــــــــــة

إن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع إلى مقياس معين و لكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا.

فالشيء الذي يمكن قوله على حالة الجزائر أن الاستقلالية و بالرغم من أهميتها إلا أنه يجب تكون متطلبا لدرجة التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي لمجتمعنا و أن يتوافق و السياسات التنموية و لا يكون بمعزل عن هذا الأداء لأن طبيعة تطور مجتمعنا تختلف عن المجتمع المتقدم،إن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع قانون 90-10 و الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية.

و مع ذلك فأنه من الواجب التذكير على أن مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا التاريخ خاصة كان يتسم بضغوطات صعبة و الوضع الاقتصادي الداخلي المتميز بالضعف مما شاب العملية الكثير من الاختلال.

هذا كله لا يمنع من العمل على إضفاء التوازن بين السياسة الحكومية و الأداء النقدي المستقل البعيد عن الضغوطات الظرفية التي قد تسبب اختلالا خطيرا للتوازنات الاقتصادية الكية للاقتصاد الوطني بالرغم من أن القانون قد حدد مختلف العلاقات بين الطرفين.

و في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول موضوع الاستقلالية الذي أثار الكثير من الجدل:

- ✓ إن مسألة استقلالية بنك الجزائر ولدت بعد الإصلاح المهم الذي قامت به الجزائر و هو قانون النقد و القرض.
- ✓ إن استقلالية بنك الجزائر لازلت بعيدة عن تحقيق أهدافها و المتمثلة في وضع سياسة نقدية تضمن توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ آليات تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تضاءلت خاصة مع انهيار أسعار النفط التي كانت بمثابة الشريان الحقيقي لتمويل الخزينة.
- ✓ البعد الاجتماعي المبالغ في السياسة الاقتصادية فيه هو أساس فشل الاختلالات الاقتصادية المتكررة للاقتصاد الجزائري.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: إن استقلالية البنك المركزي تأثر و بشكل واضح على سياسة تمويل الخزينة العمومية.

نعم و هذا ما أثبتته الدراسة الحالية من خلال أنه كلما ارتفعت درجة استقلاليته تأثرت مصادر تمويل الخزينة العمومية لأن البنك المركزي لن يقوم بتمويل الخزينة بشكل عشوائي لأنه يضر بالسياسة النقدية و الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تظهر محددات و ضوابط استقلالية البنك المركزي من خلال حريته في تحديد الأهداف و الأدوات المناسبة للسياسة النقدية.

لا نفي هذه الفرضية لأن البنك المركزي الجزائري لا يزال بعيد عن تحديد أهدف و أدوات السياسة النقدية المناسبة دون التدخل الحكومي الواضح في الشؤون النقدية.

الفرضية الثالثة :توجد علاقة ارتباطية بين الاصلاحات الاقتصادية و استقلالية بنك الجزائر.

نعم و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع لان موضوع الاستقلالية لم يكن مطروح أصلا ،فبعد الاصلاح المهم التي قامت به الجزائر و هو قانون النقد و القرض 90-10 ظهر هذا الموضوع الذي أثار الكثير من الجدل حول السياسة النقدية في الجزائر.

اقتراحات الدراسة:

بعد الدراسة و النتائج المتحصل عليها يمكن عرض بعض الاقتراحات:

- ✓ ضرورة دعم استقلالية البنك المركزي الجزائري لأنها السبيل الوحيد لتصحيح السياسة النقدية التي تعاني الكثير من المشاكل .
- ✓ إعادة النظر في مصادر و آليات تمويل الخزينة العمومية بعيدا عن التمويل التقليدي الذي سبب الكثير من الاختلالات الاقتصادية الكلية و على رأسها التضخم .

آفاق البحث: إن هذا البحث لا يعدوا كونه محاولة لإثراء واحدة من التحديات الكبيرة التي يواجهها بنك الجزائر التي تشكل مسألة حاسمة في مساره ،و أتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم البحث بصورة مقبولة ، على أن يتم الالمام بجوانب الموضوع مستقبلا ،و بهذا أكون قد فتحت المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدى الأزمنة و أن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن أن نتعرض لها :

-تقييم استقلالية بنك الجزائر على أداء سياسة نقدية حقيقية.

-آليات تفعيل استقلالية البنوك المركزية في ظل الأزمات النقدية.

قائمــة المراجع

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1-سليمان ناصر ،**علاقات البنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة** ،الطبعة الأولى ،مكتبة الريام ،الجزائر،2007.

2-عبد الحسنين جليل الغالبي ،**السياسات النقدية في البنوك المركزية** ،الطبعة الأولى ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الأردن ،2015.

3-عبد المطلب عبد الحميد ،**السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي** ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2013.

4-محمد شيخي ،**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات** ،دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2010.

5-زكريا الدوري و يسرا السامرائي ،**البنوك المركزية و السياسات النقدية** ،دار اليازوري ،عمان الأردن ،2013.

6-زينب عوض الله و أسامة الفولي ،**الاقتصاد النقدي و المصرفي** ،دار الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2003.

ثانيا الرسائل الجامعية:

7-آمنة قادري ،**الخزينة العمومية و دورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الوطن**ي ،مذكرة ماستر ، جامعة الوادي ،الجزائر ،2015.

8-بطاهر علي ،**اصلاحات النظام المصرفي و آثارها غلى تعبئة المدخرات و تمويل التنمية** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ، الجزائر،2006.

9-بوزعرور عمار ،**السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2008/2007.

10-حسينة شلول ،**أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2001.

11-لعزازي حسيبة ،**دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر ،2011/2010.

ثالثا الملتقيات و المداخلات:

12-عزوز علي، **استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، 11 و 12 مارس 2008، جامعة ورقلة.

13-عياش قويدر و ابراهيم عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقة –بين النظرية و التطبيق– ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات-** 14 و 15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

14-منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات–** جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004.

15-Jakob de Haan and Sylvester eijffinger ,**The Politics of central bank independence University Of Groningen**, **The Netherlands De Nederlandsche Bank**, Amsterdam,2016

16- Hamza FEKIR,**La crédibilité l'indépendance des banques centrales**: **d'algerie ,du maroc et de tunisie mémoire de magister** ,université d'oran ,2007/2008.

رابعا التقارير و المواقع الإلكترونية:

17-التقرير السنوي لبنك الجزائر بخصوص التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2016.

18-www.bank of algria.dz

تاريخ الإطلاع: 2018/03/28.

19-موقع البنك الدولي.

تاريخ الإطلاع:2018/04/01 .

20-موقع الديوان الوطني للإحصاء . تاريخ الاطلاع 2018/04/01

الملاحـــــــق

الملاحـــق

الملحق رقم 1: جدول يمثل اهم المؤشرات التي قامت عليها الدراسة

السنوات	mm	tc	Ti	Sbc	Stp
1980	17,38%	3,84 €	9,52%	15623	66,3
1981	16,69%	4,32 €	14,65%	16994	75,5
1982	26,33%	4,59 €	6,54%	11790	-56,7
1983	20,33%	4,79 €	5,97%	9995	122
1984	17,35%	4,98 €	8,12%	8264	-88,5
1985	14,97%	5,03 €	10,48%	14293	102
1986	1,41%	4,70 €	12,37%	8928	78
1987	13,60%	4,85 €	7,44%	9187	-381,1
1988	16,60%	5,91 €	5,91%	6904	-206
1989	5,18%	7,61 €	9,30%	2656	-102,2
1990	11,42%	8,96 €	16,65%	1217	-206
1991	20,80%	18,47 €	25,89%	10954	78,5
1992	31,27%	21,84 €	31,67%	15815	59,3
1993	7,30%	23,35 €	20,54%	16086	-100,6
1994	15,70%	35,06 €	29,05%	50659	-64,5
1995	9,46%	47,66 €	29,78%	15579	-28,4
1996	14,64%	54,75 €	18,68%	122359	74,9
1997	18,26%	57,71 €	5,37%	342906	66,2
1998	17,57%	58,74 €	4,95%	278689	-108,1
1999	13,95%	66,57 €	2,65%	172596	-16,5
2000	14,13%	75,26 €	0,34%	774294	398,8
2001	54,05%	77,22 €	4,23%	1313568	171
2002	18,05%	79,68 €	1,42%	1742732	230
2003	16,31%	77,39 €	4,27%	2325946	-100,3
2004	10,45%	72,06 €	3,96%	3109076	98,5
2005	11,69%	73,28 €	1,38%	4151463	33,2
2006	19,64%	72,65 €	2,31%	5526354	45,9
2007	23,09%	69,29 €	3,67%	7382932	68,5
2008	16,04%	64,58 €	4,86%	10227561	42,8
2009	4,84%	72,65 €	5,73%	10865904	-203
2010	13,55%	74,39 €	3,91%	12005641	-658
2011	19,91%	72,94 €	4,52%	13880583	-650
2012	10,94%	77,54 €	8,89%	19403	-710,9
2013	8,41%	79,37 €	3,25%	319906	-143,7
2014	14,42%	80,58 €	2,92%	41825	-1375,3
2015	0,30%	100,68 €	4,78%	13922	-2621,7

الملحق رقم 2 :وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2012	2013	2014	2015	2016
			(بمليار دينار)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 042,2**
إيرادات المحروقات *	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5	1 781,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5	98,6
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0	-1 387,9
إيرادات خارج المحروقات	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6	3 261,1
إيرادات جبائية	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7	2 422,9
الضريبة على المداخيل و الأرباح	862,3	823,1	881,2	1 034,5	1 103,8
الضريبة على السلع و الخدمات	652,0	741,6	768,5	824,3	857,2
الحقوق الجمركية	338,2	403,8	370,9	411,2	367,6
تسجيلات و طوابع	56,1	62,5	70,8	84,7	94,3
إيرادات غير جبائية	246,4	248,4	258,5	374,9	838,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	77,9	83,7	76,0	247,5	171,3
حصص أرباح بنك الجزائر	115,3	112,1	122,7	88,7	610,5
مؤسسات عمومية أخرى	53,2	52,6	59,8	38,7	56,4
هبات	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 383,6**
النفقات الجارية	4 782,6	4 131,5	4 494,3	4 617,0	4 591,4
نفقات المستخدمين **	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9	2 279,5
منح المجاهدين	185,3	226,5	218,4	223,0	198,0
مواد و لوازم	135,2	149,1	161,9	179,7	137,8
تحويلات جارية	2 431,7	1 856,4	2 069,0	2 000,8	1 929,3
منها : مصالح الإدارة	786,7	709,4	736,0	730,2	708,4
فوائد الدين العام	42,0	44,2	37,8	42,6	46,8
نفقات رأس المال	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 039,3	2 792,2
رصيد الميزانية	**-718,8**	**-66,6**	**-1 257,3**	**-2 553,2**	**-2 341,4**
رصيد الحسابات الخاصة	74,6	53,4	-27,7	60,7	66,1
قروض الخزينة، صافية	66,7	130,5	90,3	129,2	111,9
رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير	**-710,9**	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 387,2**
تخصيص لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الرصيد الأولي 1/	-668,9	-99,5	-1 337,5	-2 579,1	-2 340,4
الرصيدالإجمالي	**-710,9**	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 387,2**
تمويل	**710,9**	**143,7**	**1 375,3**	**2 621,7**	**2 387,2**
بنكي + صندوق ضبط الإيرادات	-200,5	-95,2	1 173,7	2 489,1	1 520,0
غير بنكي	913,8	241,1	204,0	135,9	765,1
خارجي	-2,4	-2,2	-2,4	-3,3	102,1

1/ رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية

** رواتب، معاشات، علاوات، معاشات حوادث العمل والإشتراكات المتعلقة بها

المصدر : المديرية العامة للخزينة

الملحق رقم 3:الوضعية النقدية لبنك الجزائر

	2012	2013	2014	2015	2016
	(بمليار دينار: في نهاية المدة)				
صافي الموجودات الخارجية	**14 940.0**	**15 225.2**	**15 734.5**	**15 375.4**	**12 596.1**
البنك المركزي	14 932,7	15 267,2	15 824,5	15 522,5	12 694,2
البنوك التجارية	7,3	−42,0	−90,0	−147,1	−98,1
صافي الموجودات الداخلية	**−3 924.8**	**−3 283.6**	**−2 047.7**	**−1 670.9**	**1 220.2**
القروض الداخلية	953,6	1 920,9	4 512,3	7 844,7	10 592,1
صافي القروض إلى الدولة	−3 334,0	−3 235,4	−1 992,3	567,5	2 682,2
البنك المركزي	−5 712,2	−5 646,7	−4 487,9	−2 156,4	−870,1
البنوك التجارية	1 029,2	930,0	1 012,3	1 479,3	2 387,9
ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة	1 349,0	1 481,3	1 483,3	1 244,6	1 164,4
القروض إلى الإقتصاد *	4 287,6	5 156,3	6 504,6	7 277,2	7 909,9
أموال الإقراض الخاصة بالدولة	−24,4	−25,2	−27,1	−25,1	−20,6
إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	−3,8	−3,6	−3,6	−3,7	−3,5
صافي البنود الأخرى	−4 850,2	−5 175,7	−6 529,3	−9 486,8	−9 347,8
النقود و شبه النقود (M2)	**11 015.1**	**11 941.5**	**13 686.7**	**13 704.5**	**13 816.3**
النقود	7 681,5	8 249,8	9 603,0	9 261,2	9 407,0
التداول النقدي خارج البنوك	2 952,3	3 204,0	3 658,9	4 108,1	4 497,2
الودائع تحت الطلب في البنوك	3 380,2	3 564,5	4 460,8	3 908,5	3 745,4
ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية	1 349,0	1 481,3	1 483,3	1 244,6	1 164,4
شبه النقود	3 333,6	3 691,7	4 083,7	4 443,3	4 409,3
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
النقود و شبه النقود (M2)	**10,9**	**8,4**	**14,6**	**0,1**	**0,8**
النقود	7,6	7,4	16,4	−3,6	1,6
شبه النقود	19,6	10,7	10,6	8,8	−0,8
صافي الموجودات الداخلية	**1,7**	**16,3**	**37,6**	**18,4**	**173,0**
القروض الداخلية	198,1	101,4	134,9	73,9	35,0
صافي القروض للدولة	2,1	3,0	38,4	128,5	372,6
القروض للإقتصاد *	15,1	20,3	26,1	11,9	8,7
للتذكير :			(بالنسبة المئوية)		
معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)	68,0	71,7	79,4	82,1	79,4
النقود / إجمالي الناتج الداخلي	47,4	49,6	55,7	55,4	54,0
التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي	18,2	19,2	21,2	24,6	25,8
القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي	26,5	31,0	37,8	43,6	45,4
النقود / M2	69,7	69,1	70,2	67,6	68,1
التداول النقدي خارج البنوك / M2	26,8	26,8	26,7	30,0	32,5
المضاعف النقدي	3,0	2,9	2,9	2,6	2,6

المصدر : بنك الجزائر

الملحق رقم 4:وضعية بنك الجزائر

	2012	2013	2014	2015	2016
	(بمليار دينار؛ نهاية الفترة)				
صافي الموجودات الخارجية	**14 932,7**	**15 267,2**	**15 824,5**	**15 522,5**	**12 694,2**
صافي الموجودات الداخلية	**-11 223,5**	**-11 129,4**	**-11 151,5**	**-10 302,0**	**-7 293,1**
القروض للدولة	-5 712,2	-5 646,7	-4 487,9	-2 156,4	-870,1
القروض للبنوك	0,0	0,0	0,0	0,0	432,6
قروض أخرى	2,0	1,8	1,7	1,7	2,1
صافي البنود الأخرى	-5 513,3	-5 484,5	-6 665,3	-8 147,3	-6 857,7
القاعدة النقدية	**3 709,2**	**4 137,8**	**4 673,0**	**5 220,5**	**5 401,1**
التداول النقدي	2 997,2	3 247,6	3 734,6	4 183,8	4 566,9
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	712,0	890,2	938,4	1 036,7	834,2
	(التغير السنوي ؛ بمليار دينار)				
صافي الموجودات الخارجية	**1 052,1**	**334,5**	**557,3**	**-302,0**	**-2 828,3**
صافي الموجودات الداخلية	**-480,9**	**94,1**	**-22,1**	**849,5**	**3 008,9**
القروض للدولة	-253,8	65,5	1 158,8	2 331,5	1 286,3
القروض للبنوك	0,0	0,0	0,0	0,0	432,6
قروض أخرى	0,2	-0,2	-0,1	0,0	0,4
صافي البنود الأخرى	-227,3	28,8	-1 180,8	-1 482,0	1 289,6
القاعدة النقدية	**571,2**	**428,6**	**535,2**	**547,5**	**180,6**
التداول النقدي	386,7	250,4	487,0	449,2	383,1
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	184,5	178,2	48,2	98,3	-202,5
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
صافي الموجودات الخارجية	**7,6**	**2,2**	**3,7**	**-1,9**	**-18,2**
صافي الموجودات الداخلية	**4,5**	**-0,8**	**0,2**	**-7,6**	**-29,2**
القروض للدولة	4,6	-1,1	-20,5	-52,0	-59,7
القروض للبنوك	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
القاعدة النقدية	**18,2**	**11,6**	**12,9**	**11,7**	**3,5**
التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)	14,8	8,4	15,0	12,0	9,2
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	35,0	25,0	5,4	10,5	-19,5

الفهـــــــرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات و الرموز	XI
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول:الأدبيات النظرية و التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالخزينة العمومية	**1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول:ماهية و أبعاد استقلالية البنك المركزي	3
المطلب لأول:مفهوم استقلالية البنك المركزي و معاييرها	3
الفرع الأول:مفهوم استقلالية البنك المركزي	3
الفرع الثاني:معايير استقلالية البنك المركزي	4
المطلب الثاني:التطور الفعلي و القانوني لاستقلالية البنوك المركزية	6
المطلب الثالث:نماذج بعض البنوك في استقلالية البنك المركزي	7
الفرع الأول:نموذج المدرسة الألمانية في استقلالية البنك المركزي	7
الفرع الثاني:نموذج المدرسة الأمريكية في استقلال الاحتياطي الفيدرالي	7
الفرع الثالث:نموذج استقلالية البنك المركزي المصري	8
المبحث الثاني:الإطار العام المنظم لعلاقة البنك المركزي	9
المطلب الأول:علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية	9
المطلب الثاني:استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد و القرض 90-10	10
المطلب الثالث:دور السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي	12
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	15
المطلب الأول:الدراسات باللغة العربية	15
المطلب الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية	17
المطلب الثالث:أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات	18
خلاصة الفصل	19

الفصل الثاني:تأثير الاستقلالية على تمويل الخزينة العمومية	**20**
مقدمة الفصل	**21**
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة	**22**
المطلب الأول:الطريقة و الأدوات التي اعتمدت عليها الدراسة	**22**
الفرع الأول:مجتمع و عينة الدراسة	**22**
الفرع الثاني:متغيرات الدراسة و كيفية قياسها	**23**
الفرع الثالث:جمع و تلخيص المعطيات	**23**
المطلب الثاني:الأدوات التي استعانت بها الدراسة	**26**
المبحث الثاني:عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها	**27**
المطلب الأول:عرض النتائج	**27**
المطلب الثاني:تحليل و مناقشة النتائج	**35**
خلاصة الفصل	**37**
الخاتمة	**38**
قائمة المراجع	**41**
الملاحق	**44**
الفهرس	**49**